وبالاضافة الى ذلك استمرت الشركات الصهيونية بمحاولاتها لمد سيطرتها على جنوب لبنان ، وعلى بيروت ايضاً . فقدثبت ان هذه الشركات ابتاعت اراضي عديدة في الجنوب وضواحي بيروت ، ونظراً لخطورة الموضوع فقد طلب محمد جميل بيهم ، رئيس اتحاد الاحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية ، من رئيس الوزراء سامي الصلح اتخاذ موقف رسمي يحول دون بيع الاراضي اللبنانية لليهود ولأي اجنبي . وبالفعل اصدر رئيس الوزراء في ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥ ، تعميماً الى الدوائر المعنية في الدولة ، يمنع بموجبه بيع الاراضي او اي عقار لأي شخص اجنبي طبيعي او معنوي ، سواء كان اسمه حقيقياً أم مستعاراً .

وكانت صحيفة « **النهار** » قد ذكرت في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥ خطر التغلغل الصهيوني في لبنان . ومما قالته : « كنا نعتقد ان تخوف الحكومة وتحفظ مجلس النواب من خطر الصهيونية على لبنان هما مجرد تحذير وتحوط أكثر مما هما من الأمور الواقعية البارزة . والواقع ان هذا الخطر قد ذر قرنه منذ امد ، غير ان المسؤولين تجنبوا اظهاره كما هو لئلا يثيروا الخواطر في وقت تحتاج فيه البلاد الى هدوء لاجتياز المراحل المتشابكة التي تعانيها » . واضافت الصحيفة قولها : « فقد اتصل بنا عن ثقة ان جماعات من الصهيونيين في فلسطين شرعت منذ مدة في اجتياز الحدود الى لبنان خلسة تحت ستار الكتمان وبواسطة سماسرة ماهرين في دلهم على الطريق ، وقد تكاثر جموع الغازين منهم على مختلف نقاط الحدود فتوزعوا بين العاصمة ومدن المحافظات . ولا نعلم اذا كان المقصود بهذه الحركة افساح المجال للاجئين الجدد الى فلسطين أم التوطن في لبنان عن طريق مشترى الاراضي والعقارات لتوسيع الوطن الصهيوني على ظهر لبنان » . وتمنت « **النهار** » اخيراً « ان تخرج تدابير الحكومة لمحاربة هذا الغزو من نطاق القول والدرس الى حيز العمل والتنفيذ لئلا يصبح لبنان ميداناً لحوادث صهيونية مؤسفة هو في غنى عنها » [١٨] .

وفي الوقت نفسه كانت تتم في بيروت وعبرها عمليات لتهريب يهود سوريين ولبنانيين الى فلسطين . ونظراً لأن الحكم اللبناني كان مؤيداً للقضية الفلسطينية في الخطب والقرارات والتصريحات أكثر منه مؤيداً عملياً ، فقد قامت مجموعة من الشباب اللبناني من مختلف الطوائف بتكوين لجنة عرفت باسم « لجنة مكافحة تهريب الصهيونية » برئاسة نعيم مغبغب ، وكان معروف سعد نائباً للرئيس ومحمد رستم طيارة اميناً للسر . وقد اصدرت اللجنة بياناً طلبت فيه من الدولة اصدار تشريع خاص وعاجل لرفع مدةعقوبة تهريب اليهود ، وايكال حراسة الحدود اللبنانية الجنوبية الى قوة كافية من الجيش اللبناني وبقيادة ضباط اكفاء معروفين بنزاهتهم واخلاصهم للقضية الوطنية وللعروبة ، كما طالبت اللجنة بانزال اشد العقوبات بمن يثبت اشتراكهم في التهريب من الموظفين ونقل كل من تقع عليه شبهة الى مناطق بعيدة عن الحدود .

٥ ـ قضية فلسطين بين بناء الدولة المارونية والدولة الصهيونية ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧

حاول لبنان ان يظهر في عام ١٩٤٦ بمظهر المؤيد للقضية الفلسطينية . ففي شباط